

# **أثر زيادة رأسمال البنوك الأردنية على ربحيتها**

**أ.د. عيد عبدالحميد خرابشة**

الجامعة الأردنية - الأردن

**د. راشد محمد سلامة**

جامعة شقراء - السعودية

٢٠١١م

## أثر زيادة رأسمال البنوك الأردنية على ربحيتها

## ملخص

يتمثل الدور الرئيس للبنوك بقيامها بدور الوساطة المالية بين أصحاب الفوائض المالية وذوي العجز المالي، ويعتبر سعر الفائدة للبنوك التقليدية بمثابة المحرك الرئيس لتمكينها من القيام بهذا الدور، وبما يسهم في دفع عجلة التنمية والتطوير لمختلف القطاعات الاقتصادية. وفي ظل الانفتاح الاقتصادي وإتباع العديد من الدول النامية، بما فيها الأردن، نهج العولمة والسماح للبنوك الأجنبية العمل فيها، بخبرتها المصرفية الواسعة ومراكزها المالية المتينة التي تمكنها من أن تكون منافساً قوياً، وتمثل خطراً حقيقياً يهدد البنوك المحلية، وبدأت البنوك المركزية في الدول النامية تستشعر الخطر الذي يمثله وجود البنوك الأجنبية على بنوكها المحلية.

أحد الوسائل التي إرتأتى البنك المركزي الأردني أنها قد تساعد البنوك الأردنية في الصمود ومواجهة التحدي هو ضرورة توفر رأس المال الكافي، والذي سيساهم في تحسين ربحيتها وزيادة مقدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية. لذا أصدر البنك المركزي الأردني في عام ٢٠٠٣ تعليماته للبنوك الأردنية بضرورة أن لا يقل الحد الأدنى لرأس المال المدفوع للبنك عن أربعين مليون دينار أردني، وأعطيت البنوك مهلة خمس سنوات لتنفيذ تلك التعليمات.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر التزام البنوك الأردنية بتنفيذ تعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بزيادة رؤوس أموالها على ربحيتها. لتحقيق ذلك تم تقسيم أمد الدراسة (١٩٩٨-٢٠٠٧) إلى فترتين زمنيتين متساويتين مدة كل منها خمس سنوات، الفترة الأولى تمتد خلال الأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٢، وهي الفترة التي سبقت قرار زيادة رأسمال البنوك، والثانية للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، وهي الفترة التي عملت خلالها البنوك على زيادة رؤوس أموالها. وقد تم استخدام ثلاث مقاييس للربحية هي: ربحية السهم، والعائد على حقوق المساهمين، والعائد على الأصول، وتم اعتبارها متغيرات تابعة تتأثر بخمس متغيرات مستقلة هي: رأس المال، والدخل المتوقع للبنوك، ونسبة حقوق المساهمين إلى القروض الصافية، ونسبة القروض الصافية إلى إجمالي الأصول، ونسبة حقوق المساهمين إلى عدد الأسهم المكتتب بها (أو القيمة الدفترية للسهم). كما تم استخدام تحليل الانحدار المشترك لإيجاد العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة. توصلت الدراسة إلى أن زيادة رؤوس أموال البنوك الأردنية لم يؤدي إلى أي تحسن في مؤشرات ربحيتها. ويمكن إرجاع هذه النتائج غير المتوقعة إما إلى ضعف كفاءة إدارات البنوك أو لمحدودية وضعف السوق الأردني.

## The Effect of Capital Increase on Jordanian Banks Profitability

### Abstract

Banks play a major role as financial intermediaries between surplus and deficit units to achieve economic growth and stability. Interest rates are the main mechanism, at the traditional banks, to achieve that role.

Developing countries, at present, are adopting the globalization to enhance economic development and growth. Therefore, several countries, such as Jordan, allowed foreign banks (FBs) to operate in the country side-by-side with the local banks (LBs). FBs with their experience and financial strength became a major competitor to local banks and could threaten their survival. Therefore, to enhance the financial strength and profitability of the Jordanian banks, the central bank of Jordan (CBJ) determined, in 2003, that the minimum required capital for the LBs should be 40 millions Jordanian dinner, and gave the LBs a grace period of five years to implement these regulations.

The objective of this study is to investigate whether or not the Jordanian banks capital increase improved the bank profitability or not. To achieve that objective, we examine the Jordanian banks performance during a ten years period (1998-2007). We divided this time horizon into two equal periods: the first period (1998-2002) prior to the central bank regulation, while the second period (2003-2007) after these regulations.

Three independent variables are used as measures of banks profitability, those are: stock return; return on equity and return on assets. We assumed that those variables are affected by five dependent variables: capital; expected income; shareholders equity to net loans; net loans to total assets and the book value of the stock. The statistical package SPSS is used as the analysis tool and multiple regression technique is implemented in the analysis.

The findings of the study reveal that increasing Jordanian banks capital did not improve the LBs profitability measures used in the study. This unexpected result could be due to banks management weakness, or to the limit of the Jordanian market or both.

## أثر زيادة رأسمال البنوك الأردنية على ربحيتها

### ١- مقدمة

تلعب البنوك التجارية دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني من حيث تجميع المدخرات وتوجيهها نحو المشاريع الاقتصادية والاستثمارية المختلفة وفقاً لمعايير متعددة منها الكفاءة والربحية والأمان. فالبنوك تقوم بدور الوسيط بين أصحاب الفوائض النقدية (المدخرين) وذوي العجز المالي (المقترضين). وعادة تقوم هذه المصارف بالتمويل قصير الأجل وطويل الأجل، وبتنوع القروض والاستثمارات، مما يشكل محفظة متنوعة ذات مخاطر متدنية تتناسب والأرباح المتوقعة.

يتكون الجهاز المصرفي في الأردن من عدة أنواع من المصارف تختلف وفقاً لخصائصها المختلفة ورغبة في خلق هياكل تمويلية مستقلة تتلاءم مع حاجات العملاء والمجتمع. وهي ما يلي:

#### أ. البنك المركزي:

يعتبر البنك المركزي العقل الرئيس للجهاز المصرفي باعتباره يتحكم بالعديد من السياسات النقدية والتمويلية، فهو بنك الحكومة الذي يصدر النقد ويحاول المحافظة على قيمته، ويقدم الخدمات المصرفية للحكومة. كما أنه بنك البنوك من حيث احتفاظه بحسابات للبنوك ويقوم بإجراء المقاصة بينها، ويقدم لها القروض ويقوم بإعادة خصم الأوراق التجارية، ويعتبر المقرض الأخير للبنوك التجارية، ويراقب الائتمان من خلال السياسات النقدية المختلفة التي يرسمها للمحافظة على الجهاز المصرفي وتقدمه وتطوره والمساهمة الإيجابية في التطور الاقتصادي في البلد.

#### ب. المصارف التجارية:

وهي مصارف تقبل الودائع بأنواعها المختلفة، وتقدم القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة، وهي بمثابة الوظيفة التقليدية للبنوك التجارية. كما تقدم لعملائها العديد من الخدمات منها تحصيل الأوراق التجارية، وخصم وقبول الكمبيالات، وشراء وبيع العملات الأجنبية، وفتح الاعتمادات المستندية، وإصدار خطابات الضمان، وشراء وبيع

الأوراق المالية، وتحصيل الكوبونات وغيرها من الخدمات التي تساعد البنوك التجارية على تحقيق أهدافها من ربحية وتنويع موجودات استثماراتها ومخاطرها.

#### ج. المصارف الإسلامية:

وهي المصارف التي لا تتعامل بالفائدة لا أخذاً ولا عطاءً، ويقوم عملها على أسس ومبادئ مستمدة من الشريعة الإسلامية، وتقوم بأعمال تماثل من حيث الظاهر أعمال البنوك التجارية، ولكنها تختلف عنها في العديد من جوانبها. فهي تقبل الودائع الجارية وودائع الاستثمار بأنواعها المختلفة وتقدم التمويل بأنواعه المختلفة في عمليات كالمشاركة والمرابحة والمصانعة والإجارة والمضاربة وغيرها من الأعمال التي تتفق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

#### د. المصارف المتخصصة:

إضافة إلى الأنواع السابقة، هناك أنواع أخرى من المصارف تميل إلى التخصص في أعمالها رغم اشتراكها بالعديد من الأنشطة المصرفية التقليدية أو التجارية، مثل المصارف الاستثمارية، والصناعية والعقارية، وتكون لهذه المصارف أهمية كبيرة في تمويل وتطوير القطاع الذي تعمل لخدمته.

إن ربحية البنوك تعتمد على مجموعة من العوامل الداخلية المرتبطة بسياسات المصارف نفسها من حيث سمعتها وكفاءة إدارتها واختيارها لنوعية المشروعات التي تستثمر بها، ونوعية العملاء الذين تقدم لهم القروض، وتطورها المستمر لمواكبة المستجدات في عالم متغير يتصف بالانفتاح والمنافسة الحادة واستغلال الفرص المتاحة. كما تتأثر ربحيتها بمجموعة من العوامل الخارجية كالسياسات النقدية والمالية وتوجهات البنك المركزي وتعليماته والقوانين والأنظمة التي تضبط إيقاع عمل البنوك التجارية، إضافة إلى البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومتغيراتها العديدة التي تؤثر على أنشطة البنوك التجارية وبالتالي على ربحيتها.

ونظراً لأهمية حصر ومعرفة محددات ربحية البنوك، وتقدير كل منها على الربحية، فإن هذه الدراسة تهدف إلى بيان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على ربحية البنوك الأردنية، وتم أخذ خمسة عشر بنكاً أردنياً، من ضمنها بنكين إسلاميين، وتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لقياس أثر كل متغير من المتغيرات المستخدمة على ربحية البنوك.

## ٢. مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر عام ٢٠٠٣ تعليمات إلى البنوك الأردنية بضرورة زيادة رأسمالها، بحيث يكون الحد الأدنى لرأس المال المدفوع للبنك أربعين مليون دينار أردني، وذلك استجابة للتطورات الدولية ومتطلبات (بازل ٢)، ولتمكين البنوك الأردنية من القدرة على المنافسة والصمود أمام التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها. وأعطيت البنوك مهلة خمس سنوات، تنتهي بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١ لتنفيذ تلك التعليمات. ولما كان هناك العديد من العوامل التي تؤثر على ربحية البنوك التجارية، والتي يفترض تحديدها وقياس أثر كل محدد منها على الربحية، من هنا فإن مشكلة الدراسة تتمثل بالآتي:

١. مدى تأثير زيادة رأسمال البنوك على ربحيتها والمتمثلة بربحية السهم والعائد على حقوق المساهمين، والعائد على الأصول.
٢. تحديد أثر الدخل القومي على ربحية البنوك.
٣. تحديد أثر نسبة حقوق المساهمين إلى القروض الصافية على ربحية البنوك.
٤. تحديد أثر نسبة القروض الصافية إلى إجمالي الأصول على ربحية البنوك.
٥. تحديد أثر نسبة حقوق المساهمين إلى عدد الأسهم المكتتب بها على ربحية البنوك.

## ٣. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى قياس أثر التزام البنوك الأردنية بتنفيذ تعليمات البنك المركزي الأردني على ربحيتها. وقياس ذلك سوف يتم تقسيم الفترة الزمنية قيد الدراسة إلى فترتين زمنيتين: الأولى وتمتد من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٢، وهي الفترة التي سبقت قرار زيادة رأسمال البنوك، والثانية من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٧، وهي الفترة التي عملت البنوك على زيادة رأس المال خلالها. وبالتالي فإن هذه الدراسة تهدف إلى قياس ما يلي:

١. قياس أثر زيادة رؤوس أموال البنوك على ربحيتها.
٢. قياس أثر الدخل القومي على ربحية البنوك.
٣. قياس أثر حقوق المساهمين والقروض على ربحية البنوك.
٤. قياس أثر نسبة القروض الصافية إلى إجمالي الأصول على ربحية البنوك.
٥. قياس أثر نسبة حقوق المساهمين إلى عدد الأسهم المكتتب بها على ربحية البنوك.

## ٤. أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من أهمية القطاع المصرفي وتأثيره على الاقتصاد الوطني، كون القطاع المصرفي يمثل الحاضنة التي تستقطب المدخرات والودائع والمحرك الفاعل في توزيع هذه الودائع نحو المجالات الاستثمارية المختلفة. كما تعتبر عوائد وربحية الودائع والاستثمارات من عوامل الحفز للأنشطة الاقتصادية، ومن عوامل دفع الجهاز المصرفي للعب دور فاعل كوسيط بين المدخرين والمستثمرين. إن تحسن ربحية البنوك يؤدي إلى الارتقاء بأدائها ويساعد في تعزيز قوتها أمام تحديات المنافسة التي تواجهها. كما تسهم هذه الدراسة في تحديد أهم العوامل التي تؤثر على ربحية البنوك الأردنية، وتقيس مدى أثر زيادة رأسمال البنوك على ربحيتها.

تمتاز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات بأنها تناولت الفترة الزمنية ١٩٩٨-٢٠٠٧ وتقسيمها إلى فترتين زمنيتين متساويتين، مدة كل واحدة منها خمس سنوات. الفترة الأولى تسبق تعليمات البنك المركزي بزيادة رؤوس أموال البنوك، والثانية تمثل المدة المحددة للبنوك لتنفيذ تعليمات البنك المركزي المتعلقة بزيادة رؤوس أموالها.

## ٥. الدراسات السابقة

أجريت العديد من الدراسات بهدف تحديد أهم محددات ربحية البنوك، سواء البنوك الأردنية أو غيرها، وقد تمحورت المنهجية المتبعة فيها إلى تقسيم العوامل المؤثرة على ربحية البنوك إلى نوعين، الأول يمثل محددات داخلية مرتبطة بالبنك ذاته، والثاني محددات مرتبطة بالمتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية. وكان للعوامل المؤثرة على هامش الفائدة المحلي والدولي الحظ الأوفر من تلك الدراسات، باعتباره أحد العوامل الرئيسة المؤثرة على ربحية البنوك.

تعددت المحددات الداخلية المرتبطة بالبنك والمؤثرة على ربحيته، فشملت الجوانب الإدارية والمالية والتشغيلية للبنك باعتبارها من العوامل ذات الأثر المباشر على ربحيته. فأداء البنوك الأردنية كان موضعاً للبحث في العديد من الدراسات، فدراسة الفيومي وعواد<sup>(١)</sup> أشارت إلى وجود علاقة بين العائد على حقوق المساهمين ونسبة تركيز السوق، وأن حجم البنك كان أهم العوامل الضابطة المؤثرة في ربحية البنوك الأردنية خلال الفترة (٩٣-١٩٩٩). ودراسة عبدالجابر<sup>(٢)</sup> أشارت إلى تأثير حجم البنك متمثلاً بقيمة موجوداته في تحسين أداء البنك والذي بدوره ينعكس على الاقتصاد الوطني ككل.

ودعى مصطفى<sup>(٣)</sup> إلى اندماج البنوك الأردنية لتجنب مخاطر عدم الوفاء بالتزاماتها وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية الأردنية. أما دراسة مخامرة<sup>(٤)</sup> التي هدفت إلى تحديد العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية الأردنية فتوصلت إلى أن أفضل المقاييس لقياس أداء البنوك التجارية الأردنية هو ربحية السهم والقيمة السوقية للسهم.

كما قام سعيد<sup>(٥)</sup> بدراسة محددات ربحية القطاع المصرفي الأردني للفترة ١٩٩٢-٢٠٠٥ وتوصل إلى وجود أثر إيجابي لكل من متوسط العائد على الأصول ومتوسط العائد على حقوق الملكية ومتوسط هامش سعر الفائدة على ربحية البنوك، أما المصاريف التشغيلية والأصول غير المدرة للفوائد فكان لها تأثيراً سلبياً على ربحية البنوك.

ولم تكن البنوك الإسلامية بمنأى عن تلك الدراسات، فدراسة بشير<sup>(٦)</sup> (Bashir) هدفت إلى اختيار مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المحددة لربحية البنوك الإسلامية في ثمانية دول شرق أوسطية للفترة ١٩٩٣-١٩٩٨، وقد أظهرت النتائج أن ارتفاع نسبة المديونية وارتفاع نسبة القروض إلى الأصول تؤديان إلى ربحية أعلى، كما أن البنوك المملوكة لجهات أجنبية أكثر ربحية من البنوك المملوكة وطنياً، إضافة إلى أن السياسات الضريبية تؤثر سلباً على ربحية البنوك، وأن هناك أثراً إيجابياً للوضع الاقتصادي وتطور السوق المالي على الربحية.

ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى بعض الدراسات التي تناولت محددات ربحية البنوك في بعض الدول العربية والدول النامية. فدراسة بن ناصر وجويد<sup>(٧)</sup> (Ben Naceur and Goaid) هدفت إلى إيجاد محددات أداء البنوك التونسية للفترة (٨٠-١٩٩٥) وتوصلت إلى أن الأداء الأفضل كان للبنوك التي اهتمت بالإنتاجية، وتعزيز نسبة الملكية فيها. أما دراستهما الثانية لعام ٢٠٠٨ والتي تناول فيها الباحثان أثر خصائص البنك وهيكل رأس المال، إضافة لبعض المتغيرات الاقتصادية على ربحية البنوك التونسية خلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٠، فتوصلت إلى أن المتغيرات الذاتية للبنك ذات تأثير على ربحية البنك، في حين لم يكن هناك أي تأثير للعديد من المتغيرات الاقتصادية على الربحية، وأشاروا أيضاً إلى أن البنوك الخاصة أفضل في ربحيتها من البنوك العامة.

ومن النتائج غير المتوقعة في بعض جوانبها، ما توصلت له دراسة ديمورغو وزنك<sup>(٨)</sup> (Demergue-Kont & Hui Zingh) والتي هدفت إلى اختبار أثر التطور

المالي على ربحية البنوك باستخدام عينة من مجموعة من الدول النامية والمتقدمة للفترة ١٩٩٧-٩٠، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين تطور القطاع المصرفي والربحية، في حين هناك أثر إيجابي لتطور السوق المالي على الربحية. أما دراسة جورو<sup>(٩)</sup> (Guru) فهدفت إلى اختبار أهم محددات الربحية في البنوك التجارية الماليزية للفترة (١٩٩٥-٨٦) واستخدمت محددات داخلية كالسيولة وكفاية رأس المال وإدارة المصاريف، ومحددات خارجية كالملكية وحجم الشركة والظروف الاقتصادية. توصلت الدراسة إلى أن الإدارة الكفؤة كانت أكثر العوامل أهمية في تفسير ربحية البنك المرتفعة، وكان للتضخم أثراً إيجابياً على الربحية. أما دراسة دولينت<sup>(١٠)</sup> (Doliente) فهدفت إلى اختبار أهم محددات هامش صافي الفائدة في أربعة دول من دول جنوب شرق آسيا، فتوصلت إلى أن هامش الفائدة يتحدد بشكل جزئي من المصاريف التشغيلية، ورأس المال، ونوعية القروض، والضمانات والأصول السائلة، وأن انخفاض هامش الفائدة بعد عام ١٩٩٧ انعكس سلباً على ربحية البنوك في جنوب شرق آسيا نتيجة القروض المتعثرة بعد أزمة جنوب شرق آسيا المصرفية.

أما جبينك<sup>(١١)</sup> (Jiang) ففي دراسته لمحددات ربحية البنوك في هونج كونج للفترة (٢٠٠١-٩٢) استخدم متغيرات مرتبطة بالبنوك ذاتها ومتغيرات أخرى اقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى أن الكفاءة التشغيلية هي من أكثر العوامل أهمية في تفسير الاختلاف في ربحية البنوك، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى وجود أثر إيجابي للتطور الاقتصادي على ربحية البنوك. أما دراسة سوليكب<sup>(١٢)</sup> (Sologoub) التي هدفت إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية البنوك في أوكرانيا للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ فتوصلت إلى أن ربحية وأداء البنوك الأوكرانية كانت متدنية لضعف رأس المال وارتفاع المصاريف التشغيلية.

وتناولت دراسة ماثورا<sup>(١٣)</sup> (Mathura) أداء البنوك الكينية للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٧ في ضوء قرارات البنك المركزي الكيني المتعلقة بزيادة رؤوس أموال البنوك الكينية وبصورة تدريجية حتى عام ٢٠١٢، وتم أخذ العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كمقاييس لربحية البنوك. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين زيادة رأس المال ومقاييس الربحية المستخدمة في الدراسة. وبين أمان وزملاءه<sup>(١٤)</sup> Aman, Hirokyuki & Miyazaki, Hironbu ( أن ربحية الأسهم الجديدة المصدر عن البنوك

اليابانية ذات رؤوس الأموال المرتفعة، عن طريق الإكتتاب الخاص تكون سلبية، في حين تكون تلك العلاقة إيجابية للبنوك ذات رؤوس الأموال المنخفضة. وفي السياق ذاته تناولت دراسة سووين وزملاءه<sup>(١٥)</sup> (Soh, Wei Ni; Fane & Annuar) أثر المخاطر المالية، كمخاطر سعر الفائدة على ربحية الأسهم للبنوك التايلندية، وتوصلت الدراسة أن إعلان الأرباح يؤثر على سلوك المستثمرين في البورصة وبالتالي على حركة سعر السهم السوقي للبنك.

وكانت ربحية البنوك الماليزية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ موضع دراسة طاهر وزملاءه<sup>(١٦)</sup> (Taher, Izah Mohd and others)، حيث استخدمت النسب المالية وغيرها من أساليب التحليل، وتوصلت الدراسة إلى أن بعض النسب المالية كنسبة هامش الفائدة ومصاريف التشغيل في البنوك المحلية أعلى منها في البنوك الأجنبية، وكذلك نسب الربحية للبنوك الأجنبية أعلى منها للبنوك المحلية. أما دراسة سانكيمي وزملاءه<sup>(١٧)</sup> (Sangmi, Mohi-ud-Din & Tabassum) فتناولت أداء البنوك الهندية باستخدام نموذج CAMEL والمستخدم في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية على نطاق واسع، فقد بينت كفاءة البنوك الهندية في مختلف الجوانب التي يتناولها النموذج، من حيث كفاءة رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة.

أما محددات ربحية البنوك في الدول المتقدمة كدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية فتتأثر أيضاً بمتغيرات ذاتية خاصة بالبنك وبمتغيرات اقتصادية كلية، شأنها في ذلك شأن المتغيرات المؤثرة في ربحية البنوك في الدول الأخرى. فدراسة مولينكس وثورن<sup>(١٨)</sup> (Molyneux; & Thorton)، التي هدفت إلى دراسة محددات الربحية في البنوك لعدة دول أوروبية، فتوصلت إلى وجود ارتباط موجب بين العائد على الملكية وبين مستوى سعر الفائدة والتركز والملكية الحكومية في كل دولة. وهذه النتائج مشابهة إلى حد بعيد مع ما توصلت له دراسة أبرو وميندس<sup>(١٩)</sup> (Abreu, and Mendes) التي هدفت إلى تحديد العوامل المؤثرة على هامش الفائدة والربحية لبعض الدول الأوروبية، حيث تبين تحسن ربحية البنوك التي تكون فيها نسبة الملكية مرتفعة، كما أن معدل البطالة والتضخم من العوامل الاقتصادية المهمة التي تؤثر على الربحية. وأظهرت دراسة كونزالس<sup>(٢٠)</sup> (Gonzalez) وجود أثر إيجابي لاستثمار حقوق الملكية على ربحية البنوك في ٢٤ دولة من دول الاتحاد الأوروبي.

وهدفت دراسة برغر<sup>(٢١)</sup> (Berger) إلى اختبار العلاقة بين العائد على حقوق الملكية وبين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول لعينة من البنوك الأمريكية للفترة ٨٣-١٩٩٢، وتوصلت إلى وجود علاقة موجبة بينهما. أما دراسة نيلي وويلك<sup>(٢٢)</sup> (Neely and Wheelock) فهذهت إلى معرفة محددات الربحية في البنوك الأمريكية، وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين ربحية البنوك الأمريكية ومعدل التغير السنوي في دخل الولايات المتحدة الأمريكية. وتناولت دراسة ديونك<sup>(٢٣)</sup> (Deyoung) التغيرات الرئيسية في التشريعات والنظم المتعلقة في الصناعة المصرفية الأمريكية منذ صدور تعليمات الأمان عام ١٩٨٦. توصلت الدراسة إلى أن تلك التعليمات تؤدي إلى رفع كفاءة الأداء لتلك البنوك. أما دراسة أجيبب<sup>(٢٤)</sup> (Akhigbe) فتوصلت إلى أن فرض البنك المركزي الأمريكي (Fed) لسياسات نقدية متشددة يساهم في احتمالية تعثر البنوك ذات رؤوس الأموال المنخفضة.

## ٦- منهجية الدراسة

### أ. متغيرات الدراسة:

تم استخدام ثلاثة متغيرات لقياس الربحية واعتبارها كمتغيرات تابعة  $(y_i)$ ، وهي ربحية السهم  $(Earnings per share (EPS, y_1))$ ، والعائد على حقوق المساهمين  $(Return on Equity, y_2)$ ، والعائد على الأصول  $(Return on Assets, y_3)$ ،  $(ROA)$ .

أما الخمس متغيرات المستقلة أو التفسيرية  $(Explanatory variables, x_i)$ ، فهي رأس المال  $(x_1)$ ، والدخل القومي المتوقع\*  $(x_2)$ ، ونسبة حقوق المساهمين إلى القروض الصافية  $(x_3)$ ، ونسبة القروض الصافية إلى إجمالي الأصول  $(x_4)$ ، ونسبة حقوق المساهمين إلى عدد الأسهم المكتتب بها، أو القيمة الدفترية للسهم  $(x_5)$ . وتم الحصول على البيانات الإحصائية المستخدمة في التحليل، ولكافة المتغيرات، من مصادر رسمية كالبنك المركزي الأردني وبورصة عمان.

\* نظراً للارتباط الكبير بين الدخل القومي والمتغيرات التفسيرية الأخرى، ونظراً لتأثير هذا الارتباط على معاملات الانحدار فقد تم معالجة مشكلة الانحدار لهذا المتغير باستخدام القيم المتوقعة بدلاً من القيم الأصلية.

**ب. فرضيات الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى اختبار الفرضيات العدمية الخمس التالية:

**الفرضية العدمية الأولى (H<sub>01</sub>):**

"إن زيادة رأسمال البنوك الأردنية لا يؤثر على ربحية السهم، أو العائد على حقوق المساهمين أو العائد على الأصول"

**الفرضية العدمية الثانية (H<sub>02</sub>):**

"الدخل المتوقع للبنوك لا يؤثر على ربحية السهم، أو العائد على حقوق المساهمين أو العائد على الأصول".

**الفرضية العدمية الثالثة (H<sub>03</sub>):**

"نسبة حقوق المساهمين إلى القروض الصافية لا تؤثر على ربحية السهم أو العائد على حقوق المساهمين أو العائد على الأصول".

**الفرضية العدمية الرابعة (H<sub>04</sub>):**

"نسبة القروض الصافية إلى إجمالي الأصول لا تؤثر على ربحية السهم، أو العائد على حقوق المساهمين أو العائد على الأصول".

**الفرضية العدمية الخامسة (H<sub>05</sub>):**

"القيمة الدفترية للسهم لا تؤثر على ربحية السهم، أو العائد على حقوق المساهمين، أو العائد على الأصول".

**ج. مجتمع الدراسة والعينة:**

تقوم هذه الدراسة على فحص ودراسة أثر تعليمات البنك المركزي لرفع رؤوس أموال البنوك الأردنية على ربحيتها. ونظراً لأن هذه التعليمات قد صدرت عام ٢٠٠٣، وأعطيت البنوك مهلة خمس سنوات لتنفيذها، لذا تم تقسيم فترة الدراسة، كما تم الإشارة إلى ذلك مسبقاً، إلى فترتين مدة كل منهما خمس سنوات، الأولى ١٩٩٨ - ٢٠٠٢ والثانية ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧.

**د. أساليب الدراسة:**

يمكننا صياغة النموذج المستخدم كالتالي:

$$y_{i,t} = f(x_{i,t}) + e_{it} \quad \dots (1)$$

حيث تشير (i) إلى البنك و (t) إلى الزمن، إلى الخطأ العشوائي. وبالتالي فإن النموذج الذي سيتم استخدامه يمكن اختصاره بالمعادلة التالية:

$$y_{it} = a + b_1X_{1t} + b_2X_{2t} + b_3X_{3t} + b_4X_{4t} + b_5X_{5t} + e_{it} \dots (2)$$

ولكي يتم تقدير معالم واختبار هذه المتغيرات ومعرفة أثر تعليمات البنك المركزي بزيادة رؤوس أموال البنوك الأردنية على ربحيتها، فقد تم استخدام تحليل الانحدار المشترك Pooled Data Regression، وذلك لكون البيانات تمثل سلاسل زمنية وقطاعية، واستخدمت طريقة المربعات الدنيا (Ordinary Least Squares (OLS لإيجاد معاملات الانحدار المطلوبة، إضافة إلى تحليل التباين وتحديد معاملات التحديد ومصفوفة الارتباط.

## ٧- التحليل الإحصائي

أولاً: ربحية السهم (EPS):

يبين الجدولان التاليان ١، ٢ قيمة معاملات الانحدار المشترك لأثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ربحية السهم لفترتي الدراسة، وباستخدام طريقة المربعات الدنيا (OLS)، أما الجدولان ٣ و ٤ فيبينان مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ربحية السهم:

### جدول (١)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر المتغيرات

المستقلة على المتغير التابع ربحية السهم (للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-statistics	p-value
a	0.171	1.32	0.13	0.897
x <sub>1</sub>	2.72	9.98	2.72	0.008
x <sub>2</sub>	8.25	1.33	0.62	0.537
x <sub>3</sub>	-0.021	0.02	-1.3	0.198
x <sub>4</sub>	-0.01	0.03	-0.4	0.689
x <sub>5</sub>	0.11	0.01	11.49	1.111

Multiple R	0.89	F-statistics	52.97
R-square	0.79	Sig - F	2.74
Adjusted R-square	0.78		
S.E. of regression	1.70		
Durbin-Watson stat.	0.884		

## جدول (٢)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر المتغيرات

المستقلة على المتغير التابع ربحية السهم

(للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-statistics	p-value
a	0.09	0.62	0.15	0.88
x <sub>1</sub>	1.58	1.86	0.85	0.40
x <sub>2</sub>	4.25	3.27	1.30	0.20
x <sub>3</sub>	-0.01	0.009	-0.61	0.54
x <sub>4</sub>	-5.74	0.011	-0.01	1.0
x <sub>5</sub>	0.08	0.005	14.92	2.8

Multiple R	0.89	F-statistics	51.30
R-square	0.79	Sig – F	6.52
Adjusted R-square	0.77		
S.E. of regression	0.86		
Durbin-Watson stat.	2.039		

## جدول (٣)

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ربحية السهم

(للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٢)

	EPS	X1	X2	X3	X4	X5
EPS	1					
X1	0.5739	1				
X2	0.4407	0.4358	1			
X3	-0.113	0.0923	-0.1212	1		
X4	-0.0669	0.0224	-0.3176	-0.3859	1	
X5	0.8700	0.4946	0.3920	-0.0696	-0.0834	1

## جدول (٤)

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ربحية السهم  
(للفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧)

	EPS	X1	X2	X3	X4	X5
EPS	1					
X1	0.1848	1				
X2	0.3161	0.4584	1			
X3	-0.0117	0.2467	0.0715	1		
X4	-0.0803	0.0447	-0.3025	-0.3448	1	
X5	0.8789	0.1114	0.2367	0.0066	-0.0803	1

يتبين من النتائج المشار إليها أعلاه ما يلي:

١. أن المتغيرات الثلاث: رأس المال ( $X_1$ )، والدخل المتوقع ( $X_2$ )، ونسبة حقوق المساهمين ( $X_5$ ) ذات أثر إيجابي على ربحية البنوك الأردنية. أما المتغيرات الأخرى وهي نسبة حقوق المساهمين إلى القروض الصافية ( $X_3$ )، ونسبة القروض الصافية إلى إجمالي الأصول ( $X_4$ ) فقد أظهرت علاقة سلبية على ربحية السهم.
٢. أن هناك تفاوتاً واضحاً في تأثير تعليمات البنك المركزي بزيادة رأس المال للبنوك الأردنية، فقد كان معامل الانحدار (2.72) للفترة الأولى ١٩٩٨-٢٠٠٢، معنوياً وعند مستوى 0.05 و 0.01، وفي الفترة الثانية (٢٠٠٣-٢٠٠٧) كان موجبا (1.58) وهذا يعني أن زيادة رأسمال البنوك قد أدت إلى تخفيض ربحية السهم من 2.72 في الفترة الأولى إلى 1.58 في الفترة الثانية. ولكن قيمة t في الفترة الثانية انخفضت إلى (0.85)، ويصعب استخلاص استنتاجات لأنها غير معنوية.
٣. يشير معامل التحديد  $R^2$  إلى أن المتغيرات التفسيرية (المستقلة) تفسر وللفترتين ٧٩% من تباين ربحية السهم، وباستخدام معامل التحديد المعدل يلاحظ أنها تفسر ما بين ٧٧% - ٧٨% من تباين ربحية السهم، وبالتالي يمكن اعتبار هذه المتغيرات مناسبة في النموذج.
٤. باستخدام معامل فيشر F-test يلاحظ أن قيمته كبيرة في فترتي الدراسة وهي كما يلي 52.97، 51.30 على التوالي، وهي معنوية للفترتين. وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية وبمستوى معنوية ٥% و ١% فإنه يمكن اعتبار أن معاملات

المتغيرات التفسيرية لا تساوي الصفر، أي أن قيمة  $B_i \neq 0$  وبالتالي فإنها تؤثر على المتغير التابع ربحية السهم.

٥. يوجد ارتباط بين كل من المتغيرات التفسيرية ( $x_i$ ) والمتغير التابع ولكن مقاديرها متباينة من حيث الحجم والإشارة (الموجبة أو السالبة)، وتتراوح الموجبة بين 0.44 و 0.87 أما القيم السالبة فتتراوح بين -0.07 و -0.11. أما مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة، والمبينة في الجدولين ٣ و ٤ فتبين وجود ارتباط بين هذه المتغيرات، ولكن قيمة الارتباط دون 0.5، لذا فإن مقدرات OLS تبقى تحتفظ بخواصها من حيث الكفاءة والاتساق وغيرها وتبقى طريقة المربعات الصغرى OLS أفضل طريقة للتابع، والاستنتاج يبقى مشروعاً.

ثانياً: العائد على حقوق المساهمين (ROE):

باستخدام طريقة المربعات الدنيا لإيجاد معاملات الانحدار المشترك بين العائد على حقوق المساهمين والمتغيرات التفسيرية الخمسة المشار إليها سابقاً وللفترتين موضع الدراسة، تم التوصل إلى النتائج التالية والمبينة في الجداول من ٥ إلى ٨.

#### جدول (٥)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر المتغيرات المستقلة

على المتغير التابع العائد على حقوق المساهمين

(للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-statistics	p-value
a	0.45	10.36	0.04	0.97
$x_1$	7.7	7.86	0.98	0.33
$x_2$	1.45	1.05	1.39	0.17
$x_3$	-0.04	0.12	-0.32	0.75
$x_4$	0.02	0.20	0.12	0.91
$x_5$	0.003	0.08	0.04	0.97

Multiple R	0.31	F-statistics	1.42
R-square	0.09	Sig - F	0.23
Adjusted R-square	0.03		
S.E. of regression	13.37		
Durbin-Watson stat.	1.462		

## جدول (٦)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر المتغيرات المستقلة

على المتغير العائد على حقوق المساهمين

(للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-statistics	p-value
a	-0.79	4.56	-0.17	0.86
x <sub>1</sub>	-4.24	1.36	-3012	0.00
x <sub>2</sub>	8.44	2.39	3.53	0.00
x <sub>3</sub>	0.11	0.06	1.70	0.09
x <sub>4</sub>	0.26	0.08	3.26	0.00
x <sub>5</sub>	-0.04	0.04	-0.93	0.36

Multiple R	0.46	F-statistics	3.68
R-square	0.21	Sig – F	0.005
Adjusted R-square	0.15		
S.E. of regression	6.27		
Durbin-Watson stat.	1.573		

## جدول (٧)

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع العائد على حقوق المساهمين

(للفترة ١٩٩٨ – ٢٠٠٢)

	ROE	X1	X2	X3	X4	X5
ROE	1					
X1	0.2344	1				
X2	0.2724	0.4358	1			
X3	-0.0619	0.0923	-0.1212	1		
X4	-0.0296	0.0224	-0.3176	-0.3859	1	
X5	0.1604	0.4946	0.3920	-0.0696	-0.0834	1

## جدول (٨)

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع العائد على حقوق المساهمين  
(للفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧)

	ROE	X1	X2	X3	X4	X5
ROE	1					
X1	-0.1342	1				
X2	0.1525	0.4584	1			
X3	-0.0035	0.2467	0.0715	1		
X4	0.1868	0.0447	-0.3025	-0.3448	1	
X5	-0.0672	0.1114	0.2367	0.0066	-0.0803	1

١. لقد كان تأثير رأس المال ( $X_1$ ) موجباً على حقوق المساهمين ومقداره ٧,٧، كما في جدول (٥)، ولكن قيمة  $t$  غير معنوية عند مستويات ثقة 0,05، 0,01، ولكننا لا نستطيع رفض تأثيره على العائد على حقوق المساهمين. وبعد زيادة رأس المال أصبح تأثيره سالباً ومقداره - ٤,٢٤، كما في جدول (٦) والأثر معنوي حسب دلالة قيمة  $t$  عند مستويات معنوية 0,05، 0,01. وفي هذا دلالة على أن إدارات البنوك الأردنية، على ما يبدو، لم تتمكن من استثمار الزيادة في حقوق المساهمين بالكفاءة العالية والمتوقعة منهم. فزيادة حقوق المساهمين للبنوك لم يقابلها زيادة مماثلة في العائد للفترة الثانية.

٢. تباين أثر المتغيرات التفسيرية على العائد على حقوق المساهمين، ليس فقط في قيمة معامل الانحدار، وإنما كذلك في الإشارة، ففي جدول (٥)، أظهرت المتغيرات رأس المال، والدخل المتوقع، ونسبة القروض الصافية إلى إجمالي الأصول، ونسبة حقوق المساهمين إلى عدد الأسهم المكتتب بها تأثيرات إيجابية. في حين كانت نسبة حقوق المساهمين إلى القروض الصافية ذات أثر سلبي. وتعتبر هذه النتيجة منطقية إلى حد بعيد، فارتفاع هذه النسبة سيترك أثراً سلبياً على العائد. أما المتغيرات التفسيرية للفترة الثانية، والمبينة في جدول (٦)، فقد كانت موجبة للدخل المتوقع ونسبة حقوق المساهمين إلى القروض الصافية، ونسبة القروض الصافية إلى إجمالي الأصول، وسالبة بالنسبة لرأس المال ونسبة حقوق المساهمين إلى عدد الأسهم المكتتب بها. وهذا يبين لنا مرة أخرى بأن الزيادة في رؤوس أموال البنوك لم تؤدي إلى تحسن العوائد على حقوق المساهمين.

٣. أظهر معامل التحديد ( $R^2$ ) قيمة منخفضة لا تتجاوز ٩% للفترة الأولى (٩٨-٢٠٠٢)، ومعامل التحديد المعدل كان في حدود ٣%، وهذا يعني أن قدرة المتغيرات المستخدمة في هذه الحالة على تفسير تباين العائد على حقوق المساهمين محدودة جداً. أما للفترة الثانية (٢٠٠٣-٢٠٠٧) فقد ظهرت قيمة  $R^2 = ٢١\%$  وقيمة  $R^2$  المعدلة = ١٥%، وفي كل الحالات فإن قدرة المتغيرات التفسيرية متدنية في تفسير التباين في العائد على حقوق المساهمين.

٤. باستخدام معامل فيشر F-test، فإن قيمته في الجدولين (٥) و (٦) كانت ١,٤٢ و ٣,٦٨ على التوالي، وفي كلا الحالتين كانت معنوية، ويمكن اعتبار أن المتغيرات التفسيرية مناسبة في هذا النموذج، أي أن قيم الانحدار تختلف عن الصفر، واعتبار أن هذه المتغيرات تؤثر على العائد على حقوق المساهمين.

٥. تبين لنا مصفوفة الارتباط للفترتين، والمبينة في الجدولين ٧ و ٨، أن الارتباط بين المتغيرات التفسيرية متباين ولكنه في كل الحالات دون 0.5 ولا يمنع من استخدام طريقة المربعات الدنيا لتقدير معالم الانحدار.

#### ثالثاً: العائد على الأصول (ROA):

باستخدام طريقة المربعات الدنيا لإيجاد معاملات الانحدار المشترك بين العائد على الأصول والمتغيرات التفسيرية الخمسة المشار إليها سابقاً، وللفترتين قيد الدراسة، برزت النتائج التالية المبينة في الجداول من ٩ إلى ١٠:

## جدول (٩)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر المتغيرات المستقلة

على المتغير التابع العائد على الأصول

(للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-statistics	p-value
a	-2.83	0.59	-4.83	8.05
x <sub>1</sub>	-6.75	4.44	-1.52	0.13
x <sub>2</sub>	2.66	5.92	4.50	2.77
x <sub>3</sub>	0.05	0.01	7.47	1.83
x <sub>4</sub>	0.05	0.01	4.00	0.00
x <sub>5</sub>	0.00	0.00	0.85	0.40

Multiple R	0.69	F-statistics	12.84
R-square	0.48	Sig – F	7.81
Adjusted R-square	0.44		
S.E. of regression	0.76		
Durbin-Watson stat.	1.153		

## جدول (١٠)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر المتغيرات المستقلة

على المتغير التابع العائد على الأصول

(للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-statistics	p-value
a	-1.50	0.57	-2.66	0.0
x <sub>1</sub>	-2.98	1.69	-1.78	0.08
x <sub>2</sub>	6.44	2.97	2.17	0.03
x <sub>3</sub>	0.04	0.008	5.02	3.84
x <sub>4</sub>	0.05	0.01	4.72	1.19
x <sub>5</sub>	-0.005	0.005	-0.94	0.35

Multiple R	0.58	F-statistics	7.03
R-square	0.34	Sig – F	2.32
Adjusted R-square	0.29		
S.E. of regression	0.78		
Durbin-Watson stat.	1.652		

## جدول (١١)

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع العائد على الأصول  
(للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٢)

	ROA	X1	X2	X3	X4	X5
ROA	1					
X1	0.1743	1				
X2	0.236	0.4358	1			
X3	0.5189	0.0923	-0.1212	1		
X4	-0.0378	0.0224	-0.3176	-0.3859	1	
X5	0.1121	0.4946	0.3920	-0.0696	-0.0834	1

## جدول (١٢)

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع العائد على الأصول  
(للفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧)

	ROA	X1	X2	X3	X4	X5
ROA	1					
X1	0.0613	1				
X2	0.0219	0.4584	1			
X3	0.336	0.2467	0.0715	1		
X4	0.2707	0.0447	-0.3025	-0.3448	1	
X5	0.0953	0.1114	0.2367	0.0066	-0.0803	1

١. إن رأس المال ( $X_1$ ) قد أظهر تأثيراً سالباً على العائد على الأصول للفترتين، موضع الدراسة ومقدارهما (-٦,٧٥)، (-٢,٩٨) على التوالي وعند مستويات ثقة 0.01 و 0.05.

٢. أظهرت المتغيرات التفسيرية، الدخل المتوقع ( $X_2$ ) ونسبة حقوق المساهمين إلى القروض الصافية ( $X_3$ ) ونسبة القروض الصافية إلى إجمالي الأصول ( $X_4$ ) تأثيراً موجباً للفترتين قيد الدراسة، وكانت قيم الانحدار معنوية عند مستويات ثقة 0.01 و 0.05.

٣. أظهر المتغير التفسيري، نسبة حقوق المساهمين إلى عدد الأسهم المكتتب بها ( $X_5$ ) تأثيراً متدنياً وغير معنوي وكان موجباً للفترة الأولى (١٩٩٨-٢٠٠٢) وسالباً للفترة الثانية (٢٠٠٣-٢٠٠٧).

٤. أظهر معامل التحديد ( $R^2$ ) قدرة المتغيرات التفسيرية على تفسير ما بين 0.34 و 0.48 من التباين في العائد على الأصول. وعند استخدام معامل التحديد المعدل نجد أن هذه النسبة تتراوح ما بين 0.29 و 0.44.
٥. ظهرت قيمة F معنوية عند مستويات 0.01، 0.05 حيث بلغت قيمتها 12.84 و 7.03 للفترتين قيد الدراسة على التوالي، وبالتالي يمكننا الاستنتاج أن معاملات انحدار المتغيرات التفسيرية المستخدمة تختلف عن الصفر وتعتبر المتغيرات مقبولة في النموذج.
٦. يتبين من مصفوفة الارتباط للفترتين، والمبينة في الجدولين ١١ و ١٢، أن الارتباط بين المتغيرات التفسيرية للفترة الأولى قد تراوحت بين 0.02 و 0.49 وللفترة الثانية بين 0.01 و 0.46، وبالتالي فإن مقدرات OLS تبقى تحتفظ بخواصها المرغوبة كالكفاءة efficiency والاتساق consistency وغيرها، وتبقى طريقة OLS أفضل طريقة للإتباع والاستنتاج يبقى مشروعاً.

#### ٨- اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية العدمية الأولى ( $H_{01}$ ):

"إن زيادة رأسمال البنوك الأردنية لا يؤثر على ربحية السهم أو العائد على حقوق المساهمين أو العائد على الأصول".

يلاحظ من الجدولين ١ و ٢ أن هناك تأثيراً إيجابياً لرأس المال على ربحية السهم للفترتين قيد الدراسة، إلا أن قيمة t متدنية للفترة الثانية، وهي الفترة التي تلت تعليمات البنك المركزي للبنوك بزيادة رأسمالها ولكنها تبقى أكبر من الصفر. كما وظهرت قيمة F معنوية للفترتين أيضاً.

أما تأثير زيادة رأس المال على العائد على حقوق المساهمين فقد أظهر تأثيراً معنوياً موجباً للفترة الأولى من الدراسة وتأثيراً سلبياً في الفترة الثانية، كما في الجدولين ٥ و ٦، عند مستويات ثقة ٠,٠١ و ٠,٠٥ وكانت قيمة F معنوية أيضاً.

أما تأثير زيادة رأس المال على العائد على الأصول فقد أظهر أيضاً قيمة سالبة لفترتي الدراسة، وكانت قيمة كل من t و F معنوية عند مستوى ثقة ٠,٠٥.

من هنا يمكننا الاستنتاج بأن زيادة رأس المال في البنوك الأردنية تؤثر على كل من ربحية السهم والعائد على حقوق المساهمين والعائد على الأصول وفقاً لاختبار  $F$  ذا القيم المعنوية. وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بأن زيادة رأس مال البنوك تؤثر على ربحية السهم والعائد على حقوق المساهمين والعائد على الأصول. الفرضية العدمية الثانية ( $H_{02}$ ):

"الدخل المتوقع للبنوك لا يؤثر على ربحية السهم أو العائد على حقوق المساهمين أو العائد على الأصول".

يلاحظ من الجدولين ١ و ٢ أن تأثير الدخل المتوقع على ربحية السهم موجب ومعنوي (جدول ١). أما تأثير الدخل المتوقع على العائد على حقوق المساهمين فقد أظهر قيمة انحدار موجب، كما في الجدولين ٥ و ٦ ومعنوياً كما في جدول ٦، وفي كل الحالات فإن قيمة  $F$  معنوية. أما تأثير الدخل المتوقع على العائد على الأصول فقد أظهر قيم انحدار موجبة ومعنوية، كما في الجدولين ٩ و ١٠، وأيضاً قيمة  $F$  معنوية.

لذا يمكن الاستنتاج أن الدخل المتوقع يؤثر على كل من ربحية السهم والعائد على حقوق المساهمين والعائد على الأصول رغم تدني قيم  $(t)$  في بعض الأحيان. وبالتالي نستنتج، واعتماداً على اختبار  $F$  المعنوية، برفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بأن الدخل المتوقع للبنوك يؤثر على كل من ربحية السهم والعائد على حقوق المساهمين والعائد على الأصول.

الفرضية العدمية الثالثة ( $H_{03}$ ):

"نسبة حقوق المساهمين إلى القروض الصافية لا تؤثر على ربحية السهم أو على العائد على حقوق المساهمين أو العائد على الأصول".

يلاحظ أن قيم معاملات الانحدار لنسبة حقوق المساهمين إلى القروض الصافية على ربحية السهم كانت سالبة، كما في الجدولين ١ و ٢ ولكن قيم  $(t)$  منخفضة في الحالتين. أما قيم  $F$  فكانت معنوية مما يشير إلى أن قيم معاملات الانحدار تختلف عن الصفر. كما نلاحظ أن قيم معاملات الانحدار لنفس النسب على العائد على حقوق المساهمين قد أظهرت تبايناً في الإشارة، كما في الجدولين ٥ و ٦، ولكن قيم  $(t)$  كانت معنوية كما في

جدول ٦ ولكنها لم تكن كذلك في جدول ٥. أما قيم  $F$  فتشير إلى أن قيم المعاملات في هذين الجدولين تختلف عن الصفر.

أما معاملات انحدار نسبة حقوق المساهمين إلى القروض الصافية على العائد على الأصول فقد أظهرت قيماً موجبة ومعنوية، كما في الجدولين ٩ و ١٠، إضافة إلى أن قيمة  $F$  معنوية أيضاً مما يشير إلى تأثيرها على العائد على الأصول، وأن قيم المعاملات تختلف عن الصفر. ورغم انخفاض بعض قيم ( $t$ ) في هذين الجدولين إلا أنه يمكن الاستنتاج أن نسبة حقوق المساهمين إلى القروض الصافية تؤثر على ربحية السهم والعائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة.

#### الفرضية العدمية الرابعة ( $H_{04}$ ):

"نسبة القروض الصافية إلى إجمالي الأصول لا تؤثر على ربحية السهم، أو العائد على حقوق المساهمين، أو العائد على الأصول".

يلاحظ أن قيم معاملات انحدار نسبة القروض الصافية إلى إجمالي الأصول ذات تأثير سالب، كما في الجدولين ١ و ٢، ولكن قيم  $t$  منخفضة في الحالتين، أما قيم  $F$  فمعنوية وتشير إلى أن قيم  $B_i$  لا تساوي الصفر. كما يلاحظ أن معاملات انحدار هذه النسبة ذات تأثير موجب على العائد على حقوق المساهمين، وقيم ( $t$ ) معنوية كما في الجدول ٦ ومنخفضة كما في جدول ٥. أما قيم  $F$  فهي معنوية في الجدولين ٥ و ٦. أما معاملات انحدار النسبة على العائد على الأصول فقد أظهرت قيماً موجبة ومعنوية، كما في الجدولين ٩ و ١٠. وقيم  $F$  معنوية في الجدولين ٣ و ٦.

يمكن الاستنتاج أن نسبة القروض الصافية إلى إجمالي الأصول تؤثر على ربحية السهم وعلى العائد على حقوق المساهمين والعائد على الأصول، رغم انخفاض بعض قيم ( $t$ ) في بعض الأحيان. وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

#### الفرضية العدمية الخامسة ( $H_{05}$ ):

"القيمة الدفترية للسهم لا تؤثر على ربحية السهم، أو العائد على حقوق المساهمين، أو العائد على الأصول".

يلاحظ أن معاملات انحدار نسبة حقوق المساهمين إلى عدد الأسهم المكتتب بها على ربحية السهم موجبة، كما في الجدولين ١ و ٢، وقيم كل من  $t$  و  $F$  معنوية في الحالتين مما يشير إلى تأثير نسبة حقوق المساهمين إلى عدد الأسهم المكتتب بها على ربحية السهم.

كذلك نلاحظ أن معاملات انحدار نسبة حقوق المساهمين إلى عدد الأسهم المكتتب بها على العائد على حقوق المساهمين قد تباينت في قيمتها وفي إشارتها، حيث كانت موجبة القيمة في جدول ٥ ولكن سالبة القيمة في جدول ٦. كما أظهرت قيم  $t$  تدني في قيمتها وغير معنوية. أما اختبار  $F$  فقد أظهر أنه معنوي وبالتالي قيم  $B_i$  تختلف عن الصفر. أما معاملات انحدار النسبة على العائد على الأصول، فكانت موجبة (جدول ٩) وسالبة (جدول ١٠) وأن قيم  $t$  منخفضة في الحالتين. إلا أن قيم  $F$  معنوية مما يشير إلى أن  $B_i$  تختلف عن الصفر.

نستنتج مما سبق، وبالاعتماد على اختبار  $F$  وقيم  $t$ ، رغم تدني قيمها في بعض الأحيان، أن انحدار نسبة حقوق المساهمين إلى عدد الأسهم المكتتب بها يؤثر على العائد على حقوق المساهمين وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

## ٩- نتائج الدراسة

### ٩.١- أثر المتغيرات قيد الدراسة على ربحية السهم:

تبين من الدراسة أن زيادة رأس المال بنسبة ١٠% في الفترة الأولى سوف تؤدي إلى زيادة ربحية السهم بحوالي ٢٧%، بينما في الفترة الثانية سوف تؤدي إلى ١٥,٨% فقط. أما زيادة الدخل المتوقع بنسبة ١٠% فإن الزيادة في ربحية السهم للفترة الأولى يتوقع أن تكون بحدود ٨٢,٥% أما في الفترة الثانية فقد أظهرت زيادة متوقعة بحدود ٤٢,٥%. كما أن زيادة ١٠% في نسبة حقوق المساهمين إلى القروض الصافية سوف يكون تأثيرها سلبياً وبحدود ٠,٢% في الفترة الأولى وحوالي ٠,٥% في الفترة الثانية. وإن زيادة نسبة القروض الصافية إلى إجمالي الأصول بنسبة ١٠% فإن تأثيرها سالباً ويتوقع أن تنخفض ربحية السهم بحوالي ٠,١% في الفترة الأولى وبتحدهود ٥٧,٤% في الفترة الثانية. أما نسبة حقوق المساهمين إلى عدد الأسهم المكتتب بها فإن الزيادة بنسبة

١٠% فيها يتوقع أن يزيد ربحية السهم بحدود ١,١% للفترة الأولى و ٠,٨% في الفترة الثانية. مع ملاحظة أن هذه التغيرات حدية وبافتراض بقاء المتغيرات الأخرى على ما هي عليه عند تغير أحدها.

### ٣.٢. أثر متغيرات الدراسة على العائد على حقوق المساهمين:

إن زيادة رأس المال بنسبة ١٠% ستؤدي إلى زيادة متوقعة في العائد على حقوق المساهمين بحدود ٧٤% للفترة الأولى ولكن يصبح تأثيرها اقل في الفترة الثانية وتؤثر بحدود -٤٢,٤%. أما زيادة الدخل المتوقع بنسبة ١٠% فإنه يتوقع أن يزيد العائد على حقوق المساهمين للفترة الأولى بحدود ١٤,٥% أما في الفترة الثانية فيتوقع أن تكون بحدود ٨٤%. كما أن زيادة نسبة حقوق المساهمين إلى القروض الصافية بنسبة ١٠% فيتوقع أن تؤدي إلى خفض العائد على حقوق المساهمين بحدود -٠,٤% في الفترة الأولى، بينما يتوقع أثرها الإيجابي للفترة الثانية بحدود ١%. كما أن زيادة القروض الصافية إلى إجمالي الأصول بنسبة ١٠% يتوقع أن تؤدي إلى زيادة العائد على حقوق المساهمين بحدود ٢,٤% للفترة الأولى و ٢,٦% للفترة الثانية. أما تأثير نسبة حقوق المساهمين إلى عدد الأسهم المكتتب بها فهي متدنية وإن الزيادة بها بنسبة ١٠% يمكن أن تؤدي إلى زيادة ٠,٣% في الفترة الأولى وقيمة سالبة ٠,٣٧% للفترة الثانية. مع ملاحظة أن هذه التغيرات حدية وبافتراض بقاء المتغيرات الأخرى على ما هي عليه عند تغير أحدها.

### ٣.٣. أثر المتغيرات قيد الدراسة على العائد على الأصول:

تبين من نتائج الانحدار المتعدد أن زيادة ١٠% في رأس المال سوف يكون له تأثير سلبي بحدود ٦٧,٥% للفترة الأولى و ٢٩,٨% للفترة الثانية. أما زيادة الدخل المتوقع بنسبة ١٠% فإن تأثيره المتوقع سوف يكون موجباً و بحدود ٢٦,٦% و ٦٤,٤% للفترتين على التوالي. أما زيادة نسبة حقوق المساهمين إلى القروض الصافية بنسبة ١٠% فإن تأثيرها موجباً ويتوقع أن يكون للفترتين الأولى والثانية ٠,٥٣% و ٠,٣٩% على التوالي. كما أن زيادة نسبة القروض الصافية إلى إجمالي الأصول بنسبة ١٠% يتوقع أن تؤدي إلى زيادة العائد على الأصول بحدود ٠,٤٦% و ٠,٤٧% للفترتين على التوالي. أما زيادة نسبة حقوق المساهمين إلى عدد الأسهم المكتتب بها بنسبة ١٠% فإن تأثيرها متباين ومنخفض ففي الفترة الأولى موجب و بحدود ٠,٠٤% أما في الفترة الثانية

فتأثيره سالباً وبحدود ٠,٠٥%. مع ملاحظة أن هذه التغيرات حدية وبافتراض بقاء المتغيرات الأخرى على ما هي عليه عند تغير أحدها.

### ١٠. توصيات الدراسة

في ضوء النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بالتوصيات التالية:

١. ضرورة تبني الإدارات التنفيذية للبنوك الأردنية لنهج التطوير والتدريب المستمر للقوى العاملة لرفع سويتها وكفاءتها، مما ينعكس إيجاباً على ربحيتها وقدرتها التنافسية، أي الاهتمام براس المال البشري.
٢. قيام البنوك بتبني سياسات إئتمانية مرنة ومتوازنة بين العائد والمخاطرة، وبما يتيح للبنوك استثمار أية فوائض مالية لديها.
٣. تدعو الدراسة البنك المركزي الأردني إلى التريث في فتح الباب على مصراعيه أمام البنوك الأجنبية وتقنين دخولها للعمل في الأردن، وذلك لإتاحة المجال أمام البنوك المحلية لإدارة رؤوس أموالها بالكفاءة المناسبة. ويمكن أن تتضمن معايير السماح للبنوك الأجنبية العمل في الأردن تفضيل البنوك العربية أو الإسلامية. وقد لاحظنا مؤخراً دخول بعض البنوك العربية للسوق الأردني.
٤. يلاحظ، خلال السنتين الأخيرتين، قيام بعض البنوك الأردنية بفتح فروع لها في دول الجوار (مثل سوريا)، وسبقها قبل ذلك بسنوات فتح فروع للعديد من البنوك الأردنية في فلسطين. لذا فإن هذه الدراسة تدعو مختلف البنوك الأردنية إلى التوسع في هذا النهج، والمتمثل في البحث عن أسواق جديدة لنشاطها. ولعله من المناسب في هذه المرحلة التركيز على الدول العربية والإسلامية التي تفتقر إلى وجود خدمات مالية ومصرفية متطورة لديها.
٥. قامت العديد من البنوك الأردنية بزيادة رؤوس أموالها من مصادرها الذاتية، وذلك عن طريق رسملة الاحتياطات وتوزيعها كأسهم منحة مجانية على المساهمين. لذا يمكن تشجيع الباحثين على دراسة أثر زيادة رؤوس أموال البنوك الأردنية على تكلفة الأموال لديها.

## الحواشي

- ١- الفيومي، نضال أحمد، وشيرين عواد، ٢٠٠٣، "العلاقة بين تركيز السوق وأداء البنوك في الأردن - دراسة تطبيقية"، مؤتمة للبحوث والدراسات، العدد ١٨، المجلد ٤.
- ٢- عبدالجابر، هند، ٢٠٠٠، "دور البنوك في تنشيط الاقتصاد الأردني"، مجلة البنوك في الأردن، العدد الرابع، المجلد التاسع عشر.
- ٣- مصطفى، أحمد، ٢٠٠٠، "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي"، مجلة البنوك في الأردن، العدد السابع، المجلد التاسع عشر.
- ٤- مخامرة، محسن، ٢٠٠٠، "العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية في الأردن خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٦"، مجلة دراسات، العدد ٤٩.
- ٥- سعيد، عادل، ٢٠٠٨، "محددات ربحية القطاع المصرفي الأردني، دراسة تطبيقية على المصارف الأردنية خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٥"، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- 6- Bashir A., (2000), "Assessing the Performance of Islamic Banks. Some Evidence from the Middle East", unpublished paper presented at the ERF 8<sup>th</sup> meeting in Jordan.
- 7- Ben Naceur, Samy; Goaid, Mohamad, (2008), "The Determinants of Commercial Bank Interest Margin and Profitability: Evidence from Tunisia ". *Frontiers in Finance & Economics*. 5: 105-130.
- 8- Demirgüç-Kunt, A., and Hui Zingh, H., (2001), **Determinants of Commercial Bank Interest Margins and Profitability: Some International Evidence**", unpublished paper.
- 9- Guru, B., et. Al., (2002), "**Determinants of Commercial Bank Profitability in Malaysia**", University Multimedia Working Papers.
- 10- Doliente, J., (2003), **Determinants of Bank Net Interest Margins of Southeast Asia**", Working Paper.
- 11- Jiang, et. al., (2003), "**Hong Kong Banks Profitability**", BIS Working Papers No. 123.
- 12- Sologoub, D., (2006), "**The Determinants of Banks Interest Margins and Profitability: Case of Ukraine**". Workshop on Transition Economics, Bank of Finland, Helsinki. April 7-8.
- 13- Mathura, D.M. (2009), "Capital Adequacy, Cost Income Ratio and the Performance of Commercial Banks; the Kenyan Scenario". *International Journal of Applied Economics & Finance*. 3:35-47.

- 14- Aman, Hiroyuki; Miyazaki, Hironobu, (2009), "**Valuation Effects of New Equity issues by Banks, Evidence from Japan**". Applied Financial Economics. 19: 635-645.
- 15- Soh, Wei Ni; Cheng, Fane; Nassir, Annuar, (2009), "**The Effect of Financial Risk on the Earnings Response in the Thailand Banks stock**". International Research Journal of Finance & Economics. Issue 31,p. 55-65.
- 16- Tahir, Izah Mohd; Baker, Nor Mazlina Abu; Haron, Sudin, (2010), "**Cost & Profit Efficiency of the Malaysian Commercial Banks, A Comparison Between Domestic and Foreign Banks**". International Journal of Economics and Finance. 2:186-197.
- 17- Sangmi, Mohi-ud-Din; Nazir, Tabassum.(2010). "**Analyzing Financial Performance of Commercial Banks in India: Application of CAML Model**". Pakistan Journal of Commercial & Social Sciences. 4: 40-55.
- 18- Molyneux, P., Lloyed, D. and Thornton, J., (1992), "Competitive Conditions in European Banking", **Journal of Banking and Finance**. Vol. 18.
- 19- Abreu, M., and Mendez, V., (2002), "**Commercial Bank Interest Margins and Profitability. Evidence from E.U. Countries**", Porto Working paper series.
- 20- Gonzalez, Francisco, (2004), "**Do Equity Investments Affect Banks Profitability ? Evidence From OECD Countries**". Applied Financial Economics. 14: 1111-1124.
- 21- Berger, A., (1995), "The Relationship between Capital and Earning in Banking", **Journal of Money, Credit and Banking**. Vol. 27.
- 22- Neely, R. and Weelock, V., (1997), "The Determinants of US Banks Profitability During the Time Period 1980 to 1995". **Journal of Money, Credit and Banking**. Vol. 29.
- 23- Deyoung, Robert.(2007), "Safty, Soundness and the Evaluation of the U.S. Banking Industry ". **Economic Review**. 92: 41-66.
- 24- Akhigbe, Aigbe; Madura, Jeff; Martin Anna, (2007), "Effect of Fed Policy Actions on the Default Likelihood of Commercial Banks", **Journal of Financial Research**. 30:147-162.
- 25- Thomas,R., (1997),"**Modern Econometrics, An Introduction**", Addison Wesley Longman, England.